

جرعة 2020

مارلين خليفة
marlenekhalife@المبادرة الفرنسية نحو لبنان معلّقة
في انتظار العهد الأميركي الجديد

لا تزال المبادرة الفرنسية على قيد الحياة. من مؤشرات ذلك الزيارة التي تأجلت قسراً للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في 22 كانون الاول بسبب اصابته بوباء كورونا، كذلك الاتصالات الفرنسية الحثيثة والدائمة بالاطراف اللبنانيين والتواصل الفرنسي مع مجموعة الدعم الدولية من اجل لبنان، وتنسيق باريس مع الاتحاد الاوربي

على الرغم من الحركة الفرنسية المكوكية، الصامته منها والعنوية والتي توجتها المبادرة الفرنسية في الاول من ايلول الفائت، لا يبدو بحسب العارفين انها ستحقق اي خرق قبل بدء ولاية الرئيس الأميركي جو بايدن في 20 كانون الثاني الجاري. المعوقات امام هذه المبادرة محلية وخارجية في آن، ناتجة عن التجاذبات الاقليمية التي تلعب دورا بارزا في تجميدها. العقبات السياسية المحلية والاقليمية تشل اي انجاز لهذه المبادرة المستمرة ببطء السلحفاة. لكن ذلك لم يحبط عزيمة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي دعا الى عقد المؤتمر الدولي الثاني لدعم بيروت والشعب اللبناني، في 2 كانون الاول. وكانت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية اعلنت عشية المؤتمر ان المبادرة وصلت الى طريق مسدود.

اشارت الصحيفة في افتتاحيتها الى انه حتى "جزرة المساعدات الدولية تبدو عديمة الفاعلية في مواجهة انهيار النظام السياسي اللبناني الذي يظهر انه غير قابل للاصلاح، ما يخلف مرارة كبرى لدى الرئيس الفرنسي الذي سافر مرتين الى بيروت لحض القادة اللبنانيين على الاتفاق على حكومة مهمة". هذه المرارة عبر عنها ماكرون مرارا. عشية المؤتمر اصدرت الرئاسة الفرنسية بيانا اشارت فيه الى ان اية اجراءات لم تنفذ بموجب خارطة الطريق الفرنسية المقترحة لمساعدة لبنان على حل ازمة سياسية واقتصادية كبيرة، كما لم يتم احراز اي تقدم في ما يتعلق بمراجعة حسابات مصرف لبنان. وقالت ان العقوبات الأميركية على الطبقة السياسية في لبنان لم تؤت ثمارها، وابدت اعتقادها بانها لن تؤدي الى تأليف الحكومة اللبنانية.

في المؤتمر الذي لم يحمل وعودا بتقديم مساعدات مالية الى لبنان، اعلن ماكرون ان فرنسا تساهم في دعم الشعب اللبناني، وهذا الدعم لا يمكن ان يأتي عوض دعم السلطات اللبنانية، ولا يمكنه ان يستبدل ضرورة تأليف حكومة. وقال ان "على

الساسة اللبنانيين تأليف حكومة جديدة لتنفيذ الاصلاحات، والا فلن يحصل لبنان على مساعدات دولية". وشدد على ان فرنسا لن تتخلى عن ضرورة القيام بالاصلاحات وعن التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت. وبحسب الرئيس الفرنسي، من المقرر تأسيس صندوق يديره البنك الدولي للمساعدة في تقديم المساعدات الانسانية للبنان. زيارة الرئيس ماكرون الثالثة، لو حصلت، كانت ستكون مفصلية في بلد تنهار فيه الدولة، علما ان مبادرة بلاده على اهميتها بدأت تواجه منافسة المانية عبر الاتحاد الاوربي. تشكل برلين الرافعة المالية لأي مشروع اوربي في الشرق الاوسط، بينما تنشط باريس في الشق السياسي. لكن يبدو ان برلين دخلت بقوة اخيرا على الخط اللبناني سواء من خلال هبات وقعتها سفيرها اندرياس كيندل مع وزير الخارجية اللبناني شربل وهبه اخيرا بقيمة 48 مليون يورو، او عبر الاتحاد الاوربي. عقد وزراء خارجية الاتحاد الاوربي اجتماعا في 7 كانون الاول الفائت صدرت عنه توصيات مهمة في شأن لبنان، وكانت لبرلين بصماتها في هذا البيان الذي دعا لبنان لان "يقيم محادثات فاعلة مع صندوق النقد الدولي وان تستأنف في اقرب وقت ممكن". وعدد وزراء الخارجية الاوروبيون مجموعة من الاجراءات المفتاحية كما وصفوها، مثل: "اعتماد قانون الكابيتال كونترول، والانتقال السريع الى تحقيق جنائي لمصرف لبنان، واتخاذ تدابير توفر الاستقرار للقطاع المصرفي عبر التشريعات اللازمة بشكل ضروري".

حاولت المبادرة الفرنسية الدفع في اتجاه تشكيل حكومة بعد انسداد افق داخلي بسبب الخلافات المستحكمة، وخصوصا بين قصر بعيدا وبيت الوسط. تنخرط هذه المبادرة في صميم المشكلات اللبنانية، وهي تقريبا ذاتها الورقة الاصلاحية التي تم التوافق عليها وكان يجدر برئيس الحكومة المكلف سعد الحريري ان يطبقها، لكنه أثر تقديم

2021

الفرنسي السفير جاك دوريل بشكل كبير في زيارته الاخيرة الى لبنان، قائلا لعدد من مضيفيه انه لا يمكن التوجه نحو المستقبل اذا لم نعرف ما الذي حصل في الماضي.

لم يتورع ماكرون في مؤتمر صحفي سابق اقامه في باريس، عقب فشل تشكيل حكومة برئاسة السفير مصطفى اديب، من القول ان اللبنانيين فشلوا في الالتزام بعهودهم، ووضع جزءا من اللائمة على "حرب الله"، علما انه لم يوفر الرئيس سعد الحريري. في احدى اللقاءات السياسية طلب احد المفاوضين الفرنسيين من مضيفه توسط "حرب الله" لدى حلفائه لتفكيك الاलगام المحلية امام المبادرة، فأثارت الجواب ان الحزب لا يمكنه الاملاء على حلفائه.

تبقى العقوبات الأميركية التي لم تأت صدفة لمرتين كادت الحكومة فيهما ان تتشكل، فهذا الامر ليس صدفة بل امرا مقصودا وممنهجا بحسب العارفين. ففي كل مرة يبذل الفرنسيون جهدا لتحقيق انفراج في الوضع اللبناني يضع الأميركيون العصي في الدواليب. لكن ذلك لا يدفع الفرنسيين الى اتهام الأميركيين علانية. حين طرح السؤال على مصدر رئاسي فرنسي كان يتحدث الى مجموعة من الصحافيين في قصر الاليزيه، عشية انعقاد مؤتمر باريس الثاني لدعم الشعب اللبناني، قال: "العقوبات لم تسبب انسدادا لكنها لم تساعد في ازالة العراقل".

Les sanctions n'ont rien bloqué, mais ils n'ont rien débloqué

فالفرنسيون يبدو انهم لا يريدون الاعتراف بأن جهودهم لا تلاقي حماسة اميركية.

لكن، هل صحيح ان المبادرة الفرنسية وصلت الى انسداد افق كما كتبت "لوفيغارو"؟

يقول المعنيون في لبنان ان هذه المبادرة لم تنته ولن تنتهي، والفرنسيون وعلى رأسهم ماكرون لن يتراجعوا عن الاهتمام بلبنان. تاريخ العلاقة لا يسمح الا بهذا السلوك الفرنسي، كما ان لبنان هو من المواقع القليلة في الشرق الاوسط حيث يوجد حضور فرنسي بارز. ولبنان مهما انهار يبقى مطلا على قضايا المنطقة برمتها، لكن المراوحة سوف تستمر لغاية تسلم الرئيس الأميركي جو بايدن زمام السلطة رسميا في الولايات المتحدة الأميركية، بعدها يمكن فصل الخيط الابيض عن الخيط الاسود.



الرئيس الفرنسي في زيارته الاولى للبنان في آب.

قانون تصحيحي للمالية يبين بشكل صادق وضع الحسابات لسنة 2020 وذلك في غضون شهر، واعداد واعتماد ميزانية متجانسة لسنة 2021، واصلاح القانون الانتخابي مع ضم المجتمع المدني بشكل كامل، ما يسمح للبرلمان بأن يكون اكثر تمثيلا لتطلعات المجتمع المدني.

لكن يبدو ان الصداقة الفرنسية التاريخية مع لبنان لم تجعل الرؤى متطابقة لغاية اليوم حول هذه الخطوات وسبل الاصلاح. فاذا قاربنا هذه المبادرة من حيث نقاط قوتها وضعفها، يمكن القول ان ابرز نقاط قوتها تنطلق بما تشتمل عليه من بنود، ومن قناعة لبنانية واسعة تضم القوى السياسية والشراخ الشعبية بانه يجب العمل على تخطي الوضع المتردي في لبنان والناتج من الازمة المالية والاقتصادية والتي اججها انفجار المرفأ. اما نقاط ضعفها، فبحسب اكثر من مسؤول سياسي على تماس مع هذه المبادرة، فانه يوجد بعض التسرع في الخطوات الفرنسية، فضلا عن تباين داخل الطاقم الفرنسي المعني بها حول مقاربة هذه المبادرة واسلوب تطبيقها. اما نقطة الضعف الابرز، فتتمثل في تلطي بعض الساسة اللبنانيين خلف المبادرة الفرنسية واستغلالها بغية تحقيق مآرب لا تمت بصلة الى مقاصدها الحقيقية. من

الامثلة، محاولة التلطي خلف المبادرة لتحقيق مآرب من ضمنها طريقة تشكيل الحكومة ومحاولة اسقاط اعراف جديدة على التشكيلة الحكومية تحت عنوان ان الحكومة يجب ان تكون غير ميسية ومؤلفة من التكنوقراط فحسب. في هذا السياق، اكد الفرنسيون مرارا للمسؤولين اللبنانيين في اتصالاتهم بانهم ليسوا معنيين بالالاعيب الداخلية ولكنها ان كل طرف يشد البساط صوبه، وانهم ليسوا في صدد اقصاء اي من القوى السياسية ووضعها خارج المشهد، خصوصا وان جزءا كبيرا من الاصلاحات ومنها مجموعة من القوانين التي تطلبها المبادرة تتطلب موافقة القوى السياسية.

كذلك هناك توجس من بعض بنودها، ومنها التحقيق الجنائي الذي اثاره المبعوث الرئاسي

ماكرون: دعم فرنسا
لا يغني عن دعم السلطات
اللبنانية